السيسي

و إصلاح الرأسمالية في مصر

محمد عصام

{و ما كان ربك ليُهلك القُرى بظُلم و أهلها مُصلحون}

(سورة هود: آية ١١٧)

الفهرس

• **مُقدمة** **٣**

• **الفصل الاول: فشل الرأسمالية و مولد دولة الرعاية الإجتماعية** **٤**

(تعريفات هامة - ما هى الرأسمالية؟ - نقد الإشتراكية للرأسمالية - نقد الليبرالية الحديثة للرأسمالية - نقد الديانتان الإسلامية و المسيحية للرأسمالية - إصلاح الرأسمالية: مولد دولة الرعاية الإجتماعية)

• **الفصل الثاني: حلول دولة الرعاية الإجتماعية لمشاكل الرأسمالية (مع أمثلة من جمهورية السيسي الجديدة في مصر)** **٢١**

(مُشكلة إستغلال الشركات الخاصة لأفراد المُجتمع - حل مُشكلة إستغلال الشركات الخاصة لأفراد المُجتمع - مُشكلة عِبادة الربح المالي - حل مُشكلة عِبادة الربح المالي)

• **قائمة المراجع** **٤٥**

مُقدمة

ماذا تُفضل؟

أن تعيش في مُجتمع يستغل فيه الأغنياء الفُقراء، تحكُمه قوانين الغابة حيثُ القوي يفترس الضعيف، و تُنتج الشركات الخاصة ما تُريد من مُنتجات طمعاً في الربح المالي حتى و لو كانت تلك المُنتجات مُضرة لأفراد المُجتمع.

أم تعيش في مُجتمع يُساعد فيه الأغنياء الفُقراء، تحكُمه مبادئ دينية و قوانين عادلة تحمي الضعيف من القوي، و تُنتج الشركات الخاصة مُنتجات مُربحة مالياً و في نفس الوقت مُفيدة لأفراد المُجتمع.

يشرح لك هذا الكتاب في أقل من خمسين صفحة أهم مشاكل الرأسمالية، وحلول دولة الرعاية الإجتماعية لتلك المشاكل مع أمثلة واقعية من جمهورية السيسي الجديدة في مصر.

الفصل الأول

فشل الرأسمالية و مولد دولة الرعاية الإجتماعية

"وإذا أردنا أن نُهلك قرية أمرنا مُترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميراً"
(سورة الإسراء: آية ١٦)

في هذا الفصل سنتعرف على الرأسمالية، و سنتحدث عن نقد الإشتراكية و الليبرالية الحديثة و الديانتان الإسلامية و المسيحية لها، ثُم نختم الفصل بالحديث عن مولد دولة الرعاية الإجتماعية.

تعريفات هامة

- **إحتياجات الإنسان:** هي الأشياء التي يحتاجها الإنسان ليعيش حياة كريمة ، و تشمل الإحتياجات المادية (مثل الطعام و المسكن و الدواء) ، و الإحتياجات الثقافية (مثل التعليم و الكُتب) و الإحتياجات الترفيهية (مثل الأفلام و الموسيقى).

- **المواد الإستهلاكية:** هي المواد التي يستهلكها الإنسان لإشباع إحتياجاته ، و تشمل البضائع الإستهلاكية مثل الطعام و الملابس و الأجهزة الكهربائية ، و الخدمات مثل العلاج الطبي و التعليم.

- **البضائع:** هى المُنتجات الملموسة مثل الطعام و الملابس.
- **الخدمات:** هى المُنتجات غير الملموسة مثل التعليم و العلاج الطبي.

- **وسائل الإنتاج:** هي الوسائل التي يتم إستخدامها لإنتاج المواد الإستهلاكية و تشمل الأراضي الزراعية و ثروات باطن الأرض (مثل البترول و الحديد و الذهب) و الآلات الصناعية.

- **الثروات الإقتصادية:** تشمل وسائل الإنتاج و المواد الإستهلاكية.

- **الناتج القومي:** يُسمى أيضاً الناتج الإقتصادي و هو قيمة كُل ما انتجهُ أفراد المجتمع خلال مُدة زمنية مُحددة.

- **النمو الإقتصادي:** يعني زيادة الناتج القومي للمُجتمع، و عكسه الإنكماش الإقتصادي.

- **الملكية العامة:** تعني إمتلاك جميع أفراد المُجتمع لشئ بالتساوي.

- **الملكية الخاصة:** تعني إمتلاك فرد مُحدد أو مجموعة أفراد مُحددين لشئ بدون قُدرة بقية أفراد المُجتمع على إستخدامه ، و تُسمى أيضاً بالملكية الفردية.

- **قانون العرض و الطلب:** القانون المُحدِد لأسعار المُنتجات في الرأسمالية، حيثُ لا تُحدد الأسعار على أساس القرارات الحكومية، ولكن على أساس عملية تفاوضية يُحددها كمية المعروض من المُنتج (العرض) و عدد الأفراد الراغبين في شرائه (الطلب).

- **الأيديولوجيا السياسية:** مجموعة من الأفكار الإجتماعية و الإقتصادية التي تُفسر مشاكل المُجتمع، و تضع الحلول المُناسبة لتلك المشاكل.

- **الليبرالية الكلاسيكية:** أيديولوجيا سياسية تؤمن إنه لحل مشاكل المُجتمع يجب تحرير البشر من كُل أنواع القيود، سواء كانت سياسية فيُصبح من حقهم إختيار حاكمهُم على أساس إنتخابات

يُشارك فيها كُل أفراد المُجتمع (الديموقراطية)، أو إقتصادية فيُصبح من حقهم إختيار المُنتجات التي يرغبون في إنتاجها و تحديد أسعارها بدون تدخُل الحكومة.

- **الإشتراكية:** أيديولوجيا سياسية تؤمن إنه لحل مشاكل المُجتمع يجب تأميم كُل وسائل الإنتاج لتكون ملكية عامة أي يملُكها كُل أفراد المُجتمع بالتساوي، و تتولى الحكومة لوحدها مسئولية إنتاج كُل البضائع و الخدمات و توزيعها على أفراد المُجتمع.

- **الليبرالية الحديثة:** هى تطور الليبرالية الكلاسيكية، تؤمن بأن الرأسمالية هى النظام الإقتصادي الأنسب للمُجتمع، و لكن يجب تدخُل الحكومة في النظام الإقتصادي لحماية أفراد المُجتمع من إستغلال الشركات الخاصة.

- **دولة الرعاية الإجتماعية:** تُسمى ايضا "دولة الرفاه" و هي فكر سياسي يُطبق مبادئ الليبرالية الحديثة، فيؤمن بأهمية تدّخُل الحكومة لإصلاح الرأسمالية.

- **الشركات العامة:** هي الشركات المملوكة للشعب و تتولى الحكومة إدارتها بالنيابة عنهُم، و يكون هدفها إنتاج البضائع و الخدمات التي تُلبي إحتياجات المواطنين و ليس تحقيق الربح.

- **الشركات الخاصة:** هى الشركات المملوكة للأفراد، و يكون هدفها تحقيق الربح المالي.

- **الأجر التأميني:** جُزء من مُرتب الموظف تُحدده الحكومة، و يتم على أساسه دفع إشتراكات التأمين الإجتماعي.

- **المليار:** يُساوي ألف مليون.

- **التريليون:** يُساوي ألف مليار.

ما هى الرأسمالية؟

• هى النظام الإقتصادي الأفضل للمُجتمع بالنسبة للفكر الليبرالي الكلاسيكي، و الذي كان الفكر المُسيطر على عقول السياسيين و المُصلحين في القرن الثامن عشر، و حركت مبادئه ثورة الإستقلال الأمريكي عام ١٧٧٦ و الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩.

• و يرى الفكر الليبرالي الكلاسيكي ان هُناك سببين لمشاكل المُجتمع:

الأول: غياب الديمُقراطية، أي حق أفراد المُجتمع في إختيار المسؤولين السياسيين من خلال الإنتخابات الرئاسية و البرلمانية، و حُرية الترشُح من قبل الأفراد في تلك الإنتخابات، و ذلك لأن وجود ديكتاتورية في الحُكم (وجود قلة من الأفراد تتحكم في كُل شئ و تعمل لمصلحتها الخاصة) يضُر أفراد المُجتمع و يمنع إستبدالهم بسياسيين أكثر أمانة و كفاءة.

و الثاني: تدخُل الحكومة في النظام الإقتصادي ، فبالنسبة للفكر الليبرالي الكلاسيكي تُفسد الحكومة النظام الإقتصادي من خلال القوانين و الضرائب التي تفرضها على الشركات الخاصة و الأفراد، و يُصبح الإقتصاد أفضل حالاً عند التحرُر من القيود الحكومية.

• لذلك الحل الأنسب لمشاكل المُجتمع هو تطبيق الديمُقراطية فتكون هُناك عدة أحزاب تتنافس في الإنتخابات للفوز بأكبر عدد مُمكن من أصوات أفراد المُجتمع، و الفائز يكون الحزب الحاكم، و لكنه لا يستطيع أن يتخذ قرارات مُخالفة للقانون أو يلغي الأحزاب المُنافسة، و يكون هدفه الأساسي تلبية رغبات أفراد المُجتمع و ليس خدمة مصالحه الخاصة.

• و الديمُقراطية ليست على المُستوى السياسي فقط، فتُطبق أيضاً على المُستوى الإقتصادي، فلا تتدخل الحكومة في المُعاملات الإقتصادية بين أفراد المُجتمع و تتركهم لينظموها كما يشاؤون، فهم

ينتجون ما يشاؤون من بضائع و يحددون ثمنها و بالتالي من يستطيع الحصول عليها (إذا كانت غالية الثمن، يحصُل عليها الأغنياء، و لكن لن يستطيع الفُقراء الحصول عليها، و إذا كانت أسعارها رخيصة يحصُل عليها الجميع)، و يتم تنظيم النظام الإقتصادي في غياب الحكومة بواسطة "اليد الخفية"، بمعنى أن رغبة كُل فرد في تحقيق الربح المالي ستدفعه لإستغلال مواهبه و الفُرص المُتاحة له بأفضل شكل مُمكن، و ذلك سيؤدي إلى إفادة المُجتمع في النهاية (شركات الأدوية تصنع أدوية فعالة تُفيد أفراد المُجتمع ليس بسبب مبادئها الأخلاقية و إنما لتحقيق أرباح مالية).

• كما سينُتج الأفراد المُنتجات التي يُريدها أفراد المُجتمع حتى لا يخسروا أموالهُم، فيتم إستخدام موارد المُجتمع الإقتصادية بفعالية و يقل إهدارها، و ستُزيد المُنافسة بين الأفراد كفاءة الإنتاج الإقتصادي ، فكُل فرد سوف يُزيد مُستوى مهاراته و يُقلل من تكلُفة الإنتاج ليتفوق على مُنافسيه.

• و لم يُدرك الفكر الليبرالي الكلاسيكي أن عدم تدخُل الحكومة في تنظيم الإقتصاد سوف يجعل النظام الإقتصادي غابة يستغل فيها القوي الضعيف، كما أن الإعتماد على طموح الأفراد لتحسين الإقتصاد سلاح ذو حدين، فقد يُحسنوا الإقتصاد فعلاً، و قد يتحكم فيهم الطمع، فلا يروا أمامهم إلا معبود الربح، و يفعلون أي شئ للحصول عليه حتى و لو كان ذلك مُضراً لأفراد المُجتمع.

شخصيات مؤثرة : آدم سميث (١٧٢٣ - ١٧٩٠)

• فيلسوف و عالم إقتصاد اسكتلندي و من أهم مطوري النظرية الإقتصادية للرأسمالية.
• من أهم إسهاماته في الرأسمالية مفهوم "اليد الخفية" و هو يعني أهمية عدم تدخُل الحكومة في تنظيم الإقتصاد لأن رغبة كُل فرد في تحقيق مصلحته سوف تؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة أفراد المُجتمع.
• من أهم أعماله الفكرية : "نظرية الأحاسيس الأخلاقية" و "ثروة الأمم".

نقد الإشتراكية للرأسمالية

• ترى الإشتراكية أن الرأسمالية تُعاني من مرضين لا شفاء منهُما، الأول هو عبادة الشركات الخاصة للربح المالي، و هو ما يدفعها إلى إستغلال أفراد المُجتمع بواسطة إعطائهم مُرتبات أقل مما يستحقونه، و تقليل عدد الموظفين بإستمرار لتوفير مُرتباتهم، و ذلك يؤدي لضعف قُدرة أفراد المُجتمع (الموظفين أنفسهُم) على شراء المُنتجات الإستهلاكية، مما يُدخل المُجتمع في حالة الكساد الإقتصاد، فتنهار الشركات الخاصة، و يُعاني أفراد المُجتمع بسبب إنتشار البطالة و إزدياد نسبة الفقر.

• و الشركات الخاصة تستغل أفراد المُجتمع بطُرق أخرى، مثل بيع مُنتجاتها بأسعار أعلى كثيراً من أسعارها العادلة، و خداعهم لشراء مُنتجات لا يحتاجون إليها، و عدم دفعها لكُل الضرائب المُستحقة عليها للحكومة، كما أن عبادة الشركات الخاصة للربح المالي يدفعها لتصنيع مُنتجات مُضرة لأفراد المُجتمع و لكن مُربحة جداً مثل السجائر و المشروبات الكحولية.

• و المرض الثاني هو سيطرة عدد قليل من الأفراد على وسائل الإنتاج (مثل الأرض و ما تحتويها من ثروات كالبترول و الذهب، و الآلات الصناعية) و بالتالي حصولهم على الجُزء الأكبر من أرباح المُنتجات، و يُترك الجُزء الأقل للفُقراء المُضطرون للعمل عندهُم حتى لا يُعانوا من مأساة البطالة، فيؤدي ذلك إلى التفاوت في توزيع الثروات المالية بين أفراد المُجتمع، فُهناك فئة قليلة تستحوذ على الجُزء الأكبر من الثروة (الأغنياء)، و فئة كثيرة العدد تُعاني ظروف غير إنسانية (الفُقراء).

"ما جاع فقير إلا بما مُتّع بهِ غَني"
(الإمام علي ابن أبي طالب)

• و تلك الأمراض دفعت الإشتراكية للتطرُف في حلولها لمشاكل الرأسمالية، فرأت أن الحل الوحيد هو القضاء على الرأسمالية، و تملُك الحكومة لكافة وسائل الإنتاج و توليها بمُفردها مسؤولية تصنيع كافة المُنتجات الإستهلاكية لضمان توفير الإحتياجات الأساسية لكافة أفراد المُجتمع، و كونها صاحب العمل الوحيد يضمن عدم إستغلال أي موظف.

هل تعلم؟

• يمتلك الأغنياء ٨٥٪ من ثروات العالم على الرغم من إنهُم يُمثلون ١٠٪ فقط من سُكانه.

شخصيات مؤثرة : كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣)

• مُفكر سياسي و عالِم إقتصاد ألماني عادة ما يوصف بإنه والد إشتراكية القرن العشرين.
• يُعتبر مفهوم "فائض القيمة" من أهم إنتقاداته للرأسمالية و هو يعني أن صاحب العمل يُزيد ثروته ظُلماً عن طريق الإستيلاء على جُزء من مُرتب الموظف مُستغلاً حاجة الموظف للعمل و إلا مات جوعاً.
• كما إنتقد الأزمات الإقتصادية المُتكررة للرأسمالية التي تحدُث بسبب إستغلال الشركات الخاصة لأفراد المُجتمع.
• من أهم مؤلفاته "المانيفستو الشيوعي" (ألفه مع صديق عُمره فريدريك إنجلز) و "رأس المال".

نقد الليبرالية الحديثة للرأسمالية

• تتفق الليبرالية الحديثة مع الإشتراكية في تحديدها لأمراض الرأسمالية و لكنها لا تتفق معها في تطرُفها، فهى تؤمن أن عدم تشارُك الحكومة مع الشركات الخاصة في تنظيم الإقتصاد يؤدي إلى الفوضى، لأن سعي كُل فرد لتحقيق أهدافُه الخاصة بدون وجود عقل واعي يُفكر في مصالح أفراد المُجتمع ينتُج عنه مشاكل إقتصادية (مثل الكساد الإقتصادي و سوء حياة الموظفين نتيجة ظروف العمل السيئة و تدني مُرتباتهم) ، و مشاكل إجتماعية (إنتاج المُنتجات الاكثر ربحاً {مثل المشروبات الكحولية و مُنتجات التجميل} و إهمال المُنتجات الأقل ربحاً و إن كانت مُفيدة لأفراد المُجتمع {مثل صُنع علاجات للأمراض المُزمنة كالضغط و السُكري}) و مشاكل بيئية (مثل إهدار الثروات الطبيعية للدولة و التلوث الناتج عن الإنتاج الصناعي).

• كما تُضيف لتلك المشاكل مُشكلة غياب الحُرية بمفهومها الإيجابي، فهُناك نوعين للحُرية، الحُرية السلبية و يُقصد بها أن تترُك الحكومة أفراد المُجتمع يتصرفون كما يشاؤون و تُقيد حُرياتهم فقط عند إضرارهم لبقية أفراد المُجتمع عملاً بمبدأ "أنت حُر ما لم تضُر"، فمثلاً يُمكنك إختيار ما تُحبه من طعام و تدرس في الجامعة المُفضلة لك و تتخذ القرارات السياسية الأصح بالنسبة لك بُحرية تامة إذا كُنت لا تضُر بقية أفراد المُجتمع.

• و لكن للأسف في الحياة الواقعية أنت تحتاج المال لتستطيع شراء الطعام الذي تُحبه، و لتدفع مصاريف الجامعة التي تُفضلها، و تحتاج المعرفة السياسية لتستطيع إتخاذ القرارات السياسية. لذلك تؤيد الليبرالية الحديثة "الحُرية الإيجابية" و يُقصد بها دعم أفراد المُجتمع الفُقراء بالأموال و تعليمهُم جيداً عن طريق برامج المُساعدات الحكومية (مثل الدعم المالي للفُقراء و معاش المُسنين و التعليم المجاني و الإعلام الهادِف) حتى يستطيعوا أن يستخدموا حُريتهم و يُحققوا أهدافهم.

"إذا أعطيت رجُلاً سمكة، فإنك تُطعمه يوماً واحداً، فإذا علمته الصيد أطعمته أياماً كثيرة"
(مثل صيني)

• فالحل إذا هو إصلاح الرأسمالية عن طريق حكومة قوية تضع مبادئ أخلاقية و قوانين عادلة تُنظم عمل الشركات الخاصة و تمنع إستغلالها لأفراد المُجتمع، مثل قوانين حماية الموظفين و القوانين التي تحمي أفراد المُجتمع من أي أنشطة ضارة للشركات الخاصة، و ليس القضاء على الرأسمالية كما رأت الإشتراكية.

شخصيات مؤثرة : جون راولز (١٩٢٢ - ٢٠٠٣)

• مُفكر سياسي أمريكي و من أهم المؤثرين في تكوين الليبرالية الحديثة.
• يُعتبر كتابه "نظرية العدالة" أهم كتاب باللُغة الإنجليزية في الفكر السياسي مُنذ الحرب العالمية الثانية.
• يؤمن بدولة "الرعاية الإجتماعية" لسببين ، الأول إنه لا يجب إعاقة الأفراد عن تحقيق أحلامهُم بسبب ظروف تنشئتهم الإجتماعية (مثل فقر الأهل و سوء التعليم) أو بسبب أصلهم (مثل الأمريكيون ذوي الأصول الأفريقية) أو بسبب ديانتهم (مثل المُسلمين في أوروبا و أمريكا).
• السبب الثاني هو عدالة تشارُك جميع أفراد المُجتمع في الناتج الإقتصادي (من خلال إستخدام الضرائب لتوزيع جُزء من ثروات الأغنياء على الفُقراء) بسبب أن جميع أفراد المُجتمع يشتركون في عملية الإنتاج الإقتصادي بشكل مُباشر و غير مُباشر.

نقد الديانتان الإسلامية و المسيحية للرأسمالية

• إتفقتا الديانتان الإسلامية و المسيحية على حق الإنسان في التملُك و إعترفتا بواقع المواهب و الظروف الإجتماعية المُختلفة لكُل فرد و المُسببة للتفاوت في الثروات المالية، و لكن ذلك لا يعني الموافقة على إستغلال الأغنياء للفُقراء بطُرق غير أخلاقية، و لا يعني الموافقة على ترك الفُقراء ضحية لظروفهم الإقتصادية بدون مُساعدة من الأغنياء، فالله عز و جل شرّع القوانين التي تحمي الفُقراء و توفر لهم الحياة الكريمة.

• فالديانة الإسلامية تُلزم الأغنياء برعاية الفُقراء، فالله عز و جل فرض الزكاة على المُسلمين، وجعلها الرُكن الثالث في الإسلام و تبلُغ نسبتها ٢,٥٪ (إثنان و نصف بالمائة) و هى تؤخذ من المال الزائد عن حاجة الإنسان ، و يُلاحظ أن الزكاة تُصرف لمجموعات مُحددة نص عليها القُرآن الكريم في قوله تعالى {إنما الصدقات للفُقراء و المساكين و العاملين عليها و المؤلفة قلوبهم و في الرقاب و الغارمين و في سبيل الله و ابن السبيل} **(سورة التوبة : آية ٦٠)**.

• و الزكاة ليست إحساناً من الأغنياء على الفُقراء ، بل هي حق للفُقراء تقوم الحكومة بجمعه و إعطائه للفُقراء مثل الضرائب ، و في ذلك يقول الله تعالى في قُرآنه الكريم {في أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم} **(سورة المعارج : الآيتان ٢٤ و ٢٥)**.

• بل إن الله تعالى أمر المُسلمين بالتصدُق بأكثر من أموال الزكاة ، فيقول في القُرآن الكريم {ليس البر أن تولوا وجوهكُم قبل المشرق و المغرب و لكن البر من آمن بالله و اليوم الآخر و الملائكة و الكتاب و النبيين و آتى المال على حبه ذوي القُربى و اليتامى و المساكين و ابن السبيل و السائلين و في الرقاب و أقام الصلاة و آتى الزكاة} **(سورة البقرة : آية ١٧٧)**.

• كما ينهى الله الأغنياء عن الإسراف في أموالهم {كلوا و أشربوا و لا تسرفوا، إنهُ لا يُحب المُسرفين} **(سورة الأعراف : آية٣١)**، و ينهاهُم عن الإستيلاء على أموال الآخريين {و لا تأكلوا أموالكُم بينكُم بالباطل} **(سورة البقرة : آية ١٧٨)**، و يُحرم غِش التُجار في الميزان، و إستغلال الأغنياء لمن يعملون عندهُم {فأوفوا الكيل و الميزان و لا تبخسوا الناس أشيائهم و لا تُفسدوا في الأرض بعد إصلاحها} **(سورة الأعراف : آية ٨٥)**.

• و دعت المسيحية للرحمة بالفُقراء و الضُعفاء، فالرب يقول في الأنجيل {طوبى للرُحماء لأنهم يرحمون} **(متى ٥-٦)**، و يقول {تعالوا يا مُباركي أبي، رثوا الملكوت المقدم لكم منذ تأسيس العالم، لاني جعت فاطعمتموني، و عطشت فسقيتموني، كنت غريبا فآويتموني، عرياناً فكسيتموني، مريضاً فزرتموني... محبوساً فاتيتم إلي، فتجيبه الأبرار حينئذ قائلين: يا رب متى رآيناك جائعاً فأطعمناك؟ أو عطشاناً فسقيناك؟ و متى رأيناك غريباً فآويناك أو عرياناً فكسوناك، ومتى رآيناك مريضاً أو محبوساً فآتينا إليك؟ فيجيب الملك و يقول لهم: الحق أقول لكُم بما أنكم فعلتموه بأحد أخوتي هؤلاء الأصاغر فبي فعلتُم} **(متى٢٥-٢٤ : ٢٥-٤٠)**.

• و يقول الرب أيضاً {ان أردت ان تكون كاملاً فاذهب و بع أملاكك و أعط الفُقراء، فيكون لك كنز في السماء} **(متى ١٩-٢١)**، و {لا يقدر أحد أن يخدم سيدين لانه اما أن يبغض الواحد و يحب الآخر، أو يلازم الواحد و يحتقر الآخر، لا تقدرون أن تخدموا الله و المال} **(متى ٦-٢٤)**.

• و الرب فرض العشور على المسيحيين لرعاية الفُقراء فيقول {هاتوا جميع العشور إلى الخزنة ليكون في بيتي طعام ، و جربوني بهذا ، قال رب الجنود ، إن كُنت لا أفتح لكُم كُوى السماوات ، و أفيض عليكُم بركة حتى لا تُوسع} **(ملاخى ٣:١٠)** ، و يقول الرب أيضاً {أيسلُب الإنسان الله؟ فإنكُم سلبتموني ، فقُلتم بما سلبناك؟ في العشور و التقدِمة} **(ملاخى ٣:٨)**.

• أي أن الإنسان إذا إستبقى العشور معه يكون قد ظلم الفُقراء ، و هُم يصرخون إلى الرب من ظُلم الإنسان لهُم ، فالعشور ليست مِلكاً للإنسان ، إنها مِلك للرب ، مِلكاً للكنيسة و الفُقراء ، فإذا لم يدفعها الإنسان يكون قد ظلم مُستحقيها و سلبها مِنهُم ، و حينما يُعطي الإنسان عُشر ما يملُك سوف يُبارك الله التِسعة أعشار الباقية و سوف يرزُق الإنسان أكثر مما كان يملُك.

• بل إن الرب يُبارك الإنسان و يعطيه المزيد إذا أعطى الفُقراء أكثر من العشور المُستحقة عليه، فيقول {من يعطي الفقير لا يحتاج ، و لمن يحجب عنه عينيه لعنات كثيرة} **(الأمثال ٢٧:٢٨)** ، و يقول الرب أيضاً {تصدق من مالك و لا تحول وجهك عن فقير ، و حينئذ فوجه الرب لا يحول عنك} **(طوبيا ٧:٤)** ، و {لأن الصدقة تُنجي من الموت و تمحو الخطايا و تؤهل الإنسان لنوال الرحمة و الحياة الأبدية} **(طوبيا ٩:١٢)**.

إصلاح الرأسمالية: مولد دولة الرعاية الإجتماعية

• إن دولة الرعاية الإجتماعية هى الابنة المُخلصة للفكر الليبرالي الحديث، فهى تؤمن بإمكانية إصلاح الرأسمالية و لا تتفق مع الإشتراكية في حتمية القضاء على الرأسمالية. كما إنها تُنمي الجانب الروحاني للإنسان، فتُشجعه على التقرُب إلى الله عن طريق إنفاق جُزء من ماله على الفُقراء.

• و العُنصر الرئيسي لنجاح دولة الرعاية الإجتماعية هو وجود حكومة ذات كفاءة تقوم بإعادة توزيع الثروات لتوفير إحتياجات الفُقراء، و تُشرع القوانين لحماية أفراد المُجتمع من إستغلال الشركات الخاصة، و تستثمر جُزء من ميزانيتها في المشروعات القومية التي تُفيد أفراد المُجتمع و تُحفز النمو الإقتصادي، و سوف نتناول دور الحكومة في دولة الرعاية الإجتماعية بالتفصيل في الفصل الثاني.

• هُناك عدالة أخلاقية في توزيع الناتج الإقتصادي للمُجتمع بنسب مُتفاوتة على أفراد المُجتمع، فأي ناتج إقتصادي يحدُث نتيجة تعاون العديد من الأفراد بشكل مُباشر و غير مُباشر، فمثلاً إنتاج المصنع يحدُث نتيجة تعاون مجلس الإدارة مع المُهندسين و الموظفين الإداريين و العُمال (تعاون بشكل مُباشر)، و لو نظرنا عن قُرب لوجدنا ان كُل هؤلاء الأفراد تأثروا بكُل من ساهموا في تعليمهم (أساتذتهم في المدارس و الجامعات و المُشرفين على تدريبهُم في العمل)، و تأثروا بإبداعات و أخطاء زُملائهم في العمل، كما تأثروا بأفراد عائلتهم و أصدقائهم المُساهمين في تطور عقليتهم و شخصياتهم (تعاون بشكل غير مُباشر). أي أن كُل هؤلاء الأفراد الذين ساهموا في تكوين موظفي المصنع مُساهمين في إنتاجه بشكل غير مُباشر.

و حتى لو حللنا الأعمال التي تعتمد على مجهود فرد واحد مثل الألعاب الرياضية الفردية سنصل إلى نفس النتيجة، فمثلاً المُلاكم تأثر بشكل مُباشر بإسهامات مُدربيه، و تأثر بشكل غير مُباشر بكُل مُعلميه و عائلته و أصدقائه، و إبداعات و أخطاء المُلاكمين الآخريين.

• كما أن أي عقد يستلزم مكاسب لكُل الأطراف المُنضمة له، فإذا وافق أفراد المُجتمع على إطاعة دستور و قوانين الدولة و هو العقد المُنظم للعلاقات بين جميع أفراد المُجتمع و الضامن للإستقرار و الأمن اللازمين لنجاح أي مشروع تُجاري أو إبداع عقلي، أصبح من العدل أن يُكافأ أفراد المُجتمع بنسبة من المكاسب المالية لأصحاب المشروعات التُجارية و الإبداعات العقلية، فلا يوجد إزدهار إقتصادي في بيئة تُعاني من عدم الإستقرار و العُنف مثل أفغانستان وليبيا.

• أما عن الأساس الديني لتوزيع الثروات المالية فيرجع إلى أن الله عز و جل هو المالِك الحقيقي لتلك الأموال و هو عندما يرزُق إنسان بتلك الأموال فهو يجعله مسئولاً عنها و ليس مالكاً لها، و تستلزم تلك المسئولية أن يعطي الإنسان نسبة مُحددة من تلك الأموال إلى الفُقراء هى ٢,٥٪ في الإسلام و ١٠٪ في المسيحية، كما تستلزم تلك المسئولية عدم إستخدام الإنسان لتلك الأموال في

اي نشاط تُجاري حرمه الله لانه مُضر للمُجتمع مثل البضائع المُضرة لصحة الإنسان كالسجائر و المشروبات الكحولية و المُخدرات.

• بالإضافة إلى ذلك فإن دولة الرعاية الإجتماعية تُحافظ على مصالح الأغنياء، فإعادة توزيع جُزء من ثرواتهم على الفُقراء يُحافظ على الإستقرار السياسي و الإجتماعي للمُجتمع، فلو عانى الفُقراء من الجوع و الأمراض و أصبحت ظروفهم لا تُطاق، سيتمردون على ذلك الوضع و يدخُل المُجتمع في حالة من الفوضى قد تؤدي في النهاية إلى خسارة الأغنياء لكُل ثرواتهم و تعرضهُم للسجن و القتل كما حدث في الثورة الإشتراكية بقيادة "لينين" في روسيا عام ١٩١٧.

أنواع المُساواة في دولة الرعاية الإجتماعية

هُناك ثلاثة أنواع للمُساواة ، هم:
المُساواة القانونية: تعني أن جميع أفراد المُجتمع مُتساويين أمام القانون، و يجب على القانون أن لا يُجامل أي فرد أو يظلمه بناء على أسباب غير مُتعلقة بالقضية مثل نسبه العائلي أو ديانته أو ثروته المالية.

المُساواة السياسية: يحق لكُل أفراد المُجتمع إختيار رئيس الدولة و أعضاء مجلسي النواب و الشيوخ من خلال إنتخابات ديمُقراطية نزيهة، و الحق في المُشاركة في القرارات السياسية التي تُؤثر في مُستقبل الحكومة بطريقة مُباشرة بواسطة الإستفتاءات و بطريقة غير مُباشرة بواسطة نوابهم في مجلسي الشيوخ و النواب، و الحق في التعبير عن آرائهم السياسية و تكوين الجماعات السياسية مثل الأحزاب و النقابات العُمالية، و لا يحصُل أي فرد على حقوق سياسية أكثر من الآخرين بسبب ثروته المالية أو نسبه العائلي أو ديانته.

المُساواة في الفُرص (تكافؤ الفُرص): يحق لكُل أفراد المُجتمع التقدُم للعمل في الوظائف السياسية و الحكومية و وظائف الشركات الخاصة، و إنشاء المشروعات التُجارية، والإلتحاق بالمدارس و

الجامعات بدون أي تمييز عُنصري (حرمان الفرد من حقوقه بسبب ديانته أو لون بشرته أو نوعه {ذكر أو أُنثى} أو فقره المالي أو جنسيته)، و يكون التوظيف و الحصول على رُخص المشروعات التُجارية و القبول بالمدارس و الجامعات على أساس الكفاءة المهنية و المجهود، و ليس على أساس أسباب أُخري كالواسطة و التمييز العُنصري.

المُساواة في الظروف الإجتماعية: تعني المُساواة في الظروف الخارجية (مثل الأسرة ، طريقة التربية ، جودة التعليم ، الرعاية الصحية) و التي لها النسبة الأكبر في نجاح الإنسان أو فشله (تخيل شخصين ، الأول وُلد في أسرة فقيرة ، لم يتلقى تربية جيدة من أسرته و تعرض للعُنف النفسي "الشتائم و التهديدات" و العُنف الجسدي "الضرب و التعذيب" ، فأصبحت شخصيته تُعاني من الأمراض النفسية ، و لم يتلقى رعاية صحية جيدة فلم ينمو عقله و جسده بالشكل المثالي و تعلم تعليما سيئاً ، بينما الثاني وُلد في أسرة غنية جعلته رفيع الثقافة و حكيم في قراراته ، و تلقى الرعاية الصحية المُناسبة فازدهر عقله و جسده ، و تعلم في أفضل الجامعات ، من تعتقد سوف ينجح في الحياة و من سوف يفشل؟! بالتأكيد الشخص الثاني ابن الأسرة الغنية سوف يكون الشخص الناجح).

لذلك توفر دولة الرعاية الإجتماعية ظروف إجتماعية مُتساوية بقدر الإمكان لجميع أفراد المُجتمع لضمان النمو العقلي و النفسي و الجسدي المثالي لكُل فرد، و تُنهي الظروف المأساوية التي يُعاني منها الفُقراء و التي تُعيد إنتاج نفس الواقع المُهين لأبنائهم.

حقوق الفرد في دولة الرعاية الإجتماعية:

- الحق في السعادة و التحرُر من الفقر.
- الحق في الثقافة و التعليم.
- الحق في الصحة النفسية و الجسدية.
- الحق في العمل المُناسب لمواهبه و العادل في مُكافأته على مجهوده.

• الحق في التأمين ضد البطالة و المرض و الشيخوخة (المعاش).
• الحق في الراحة و الترفيه.

إن إيمان دولة الرعاية الإجتماعية بالمبادئ الأخلاقية للديانتين الإسلامية و المسيحية، و نجاحها على أرض الواقع في حل مشاكل الرأسمالية، جعلها الفكر السياسي الموجه لإصلاحات الرئيس "عبد الفتاح السيسي" الإجتماعية و الإقتصادية في مصر.

شخصيات مؤثرة: عبد الفتاح السيسي

• الرئيس السادس و الحالي لجمهورية مصر العربية، وُلد في مُحافظة القاهرة عام ١٩٥٤ و تخرج من الكُلية الحربية عام ١٩٧٧.
• حصلَ على درجة الماجستير من كُلية القادة و الأركان البريطانية عام ١٩٩٢ و زمالة كُلية الحرب العُليا الأمريكية عام ٢٠٠٦.
• تدرجَ في المناصب العسكرية حتى تولى منصب مُدير إدارة المُخابرات و الإستطلاع، و بعد ذلك منصب وزير الدفاع المصري عام ٢٠١٢.
• إنتخبه الشعب المصري رئيساً لمصر عام ٢٠١٤ بعد قيادته الحكيمة لثورة ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣ و التي نفذت مطالب المصريين بعزل محمد مرسي عضو جماعة الإخوان المُسلمين و رئيس مصر في تلك الفترة بسبب سوء الأحوال الإقتصادية و الأجتماعية خلال مُدة حُكمه.
• إنتخبه المصريون رئيساً لولاية ثانية عام ٢٠١٨ بسبب إنجازاته الإقتصادية و السياسية و العسكرية و التي عُرفت بـ "الجمهورية الجديدة".

❊❊❊❊❊

الفصل الثاني

حلول دولة الرعاية الإجتماعية لمشاكل الرأسمالية

(مع أمثلة من جمهورية السيسي الجديدة في مصر)

"إرحموا من في الأرض، يرحمكُم من في السماء"
(النبي مُحمد صلى الله عليه و سلم)

في هذا الفصل سنتحدث عن مشاكل الرأسمالية و حلول دولة الرعاية الإجتماعية لتلك المشاكل، و سننظُر عن قُرب على كيفية تطبيق تلك الحلول على أرض الواقع من خلال أمثلة من جمهورية السيسي الجديدة في مصر.

مُشكلة إستغلال الشركات الخاصة لأفراد المُجتمع

"أما الذين يستغلون الناس ليختزنوا أموال الشعب تحت أي إسم أو شعار و يقولون إن هذا هو العدل.. فنحن نقول لهُم إن هذا إستغلال"
(الرئيس الراحل جمال عبد الناصر)

• في الرأسمالية تتكدس الأموال في أيدى عدد قليل من أفراد المُجتمع هُم الأغنياء، و للأسف ليست كُل مصادر تلك الأموال أخلاقية، فأرباح الأغنياء لا تأتي فقط من تنفيذهُم لمشروعات تُجارية ناجحة، فالجُزء الأكبر من تلك الأموال يأتي من إستغلال الأغنياء بواسطة شركاتهم الخاصة لأفراد المُجتمع، فالفرد مُجبر على العمل في ظروف غير إنسانية و بمُرتب أقل مما يستحقُه و ذلك حتى لا يموت جوعاً، و باقي المُرتب الذي يؤخذ منه ظُلما يذهب كأرباح للشركات الخاصة، فمثلاً لو أن مُرتبك ثلاثة آلاف جُنيه شهرياً و انت تستحق خمسة آلاف جُنيه مُقابل مجهودك ، فإن

الشركة الخاصة التي تعمل بها تأخُذ ألفي جُنيه من مُرتبك بدون وجه حق، و هو ما يُعادل ٢٤ ألف جُنيه سنوياً ، و لو أن الشركة توظف مئة موظف ، فإنها تأخُذ مليونين و أربعمئة ألف جنيه سنوياً من مُرتباتهم ، أى أن أرباحها تزيد سنوياً بمليونين و أربعمئة ألف جُنيه نتيجة إستغلالها للأفراد العاملين لديها و ليس بسبب نجاح مشروعاتها التُجارية كما تدعي الرأسمالية.

• كما أن الشركات الخاصة تتربح بطُرق غير عادلة أخرى، مثل بيع مُنتجاتها بأسعار أعلى كثيراً من أسعارها العادلة لأفراد المُجتمع و خداعهم لشراء مُنتجات لا يحتاجون إليها، و عدم دفعها لكُل الضرائب المُستحقة عليها للدولة.

هل تعلم؟

• تصل نسبة التهرُب الضريبي في مصر إلى ٤٠ ٪ سنوياً، أي ما يُقدر بـ ٤٠٠ مليار جُنيه.

حل مُشكلة إستغلال الشركات الخاصة لأفراد المُجتمع

الأداة الأولى: الضرائب التصاعُدية على الأغنياء

• تقوم الحكومة بفرض ضرائب تصاعُدية على الأغنياء، بمعنى كُلما زاد الدخل المالي للفرد كُلما زادت نسبة الضرائب عليه، فمثلاً إذا كان الدخل المالي للفرد مليون جنيه تكون نسبة الضرائب على دخله ٢٠٪ أي ٢٠٠ ألف جنيه، و إذا كان الدخل المالي للفرد ١٠ مليون جنيه تزيد نسبة الضرائب لتصل إلى ٣٠٪ أي ٣ مليون جنيه.

• ثُم تستخدم الحكومة أموال الضرائب لتوفير الخدمات و البضائع للفُقراء وفقاً لأولويات إحتياجاتهم، فمثلاً الغذاء و المسكن و العلاج الطبي يأتون قبل توفير الإحتياجات الثقافية مثل المتاحف و الكُتب.

"يقوم المجتمع على التضامُن الإجتماعي، وتلتزم الدولة بتحقيق العدالة الإجتماعية وتوفير سُبل التكافُل الإجتماعي، بما يضمن الحياة الكريمة لجميع أفراد المُجتمع، على النحو الذي ينظمه القانون."

(مادة ٨ من الدستور المصري)

كيف توفر دولة الرعاية الإجتماعية البضائع و الخدمات للفُقراء؟

- الإختيار الأول:

تقوم الحكومة بإنتاج البضائع و تقديم الخدمات بنفسها ، فمثلاً تقوم الحكومة بإنشاء المُستشفيات و علاج الفُقراء بها بدون مُقابل أو بتكلفة مالية أقل من التكلُفة الحقيقة.

ما هى مُميزات الإختيار الأول؟

• تختار الحكومة إنتاج البضائع و الخدمات على أساس مدى إفادتها للفُقراء، و ليس على أساس ربحها المالي، فتوفير الدواء للمرضى أهم من بيع السجائر المُضرة لصحتهم و ان كانت أكثر ربحاً.

• تتحكم الحكومة بشكل كامل في أسعار البضائع و الخدمات.

ما هى عيوب الإختيار الأول؟

• تخسر الحكومة أموالاً كثيرة من ميزانيتها كرأس مال للمشروعات كان يُمكن إستخدامها في توفير بضائع و خدمات أكثر للفُقراء ، فمثلاً عندما تقوم الحكومة ببناء مُستشفى عليها أن تدفع ثمن الأرض التي تبني عليها المُستشفى و ثمن مواد البناء مثل الحديد و الطوب ، و تكلفة الشركة الهندسية التي تُشرف على البِناء ، و ثمن الأجهزة الطبية المُستخدمة في المُستشفى ، و ذلك بالإضافة إلى تكلفة علاج أفراد المُجتمع بها.

• تقضي الحكومة على إستثمارات الشركات الخاصة، فأفراد المُجتمع سيتجهون لشراء البضائع و الخدمات الحكومية ذات الأسعار القليلة و يمتنعون عن شراء بضائع و خدمات الشركات الخاصة الأعلى سِعراً و بذلك يخسر الأفراد أموالهم و مجهوداتِهم التي بذلوها من أجل بناء شركاتهم الخاصة.

• يفقد أفراد المُجتمع حُرية الإختيار ، فهُم لا يستطيعون الإختيار بين عدة بضائع من نفس النوع، و لكن يحصلون فقط على البضائع و الخدمات التي تنتجها الحكومة.

• تخسر الحكومة الكثير من الوقت في بناء المشروعات و تستمر آلام الفُقراء حتي إكتمال تلِك المشروعات.

- الإختيار الثاني:

تشتري الحكومة البضائع و الخدمات من شركات القطاع الخاص ، و توفرها للفُقراء بدون مُقابل أو بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية.

ما هى مُميزات الإختيار الثاني؟

• توفر الحكومة رأس المال الذي كانت ستستخدمه لبناء المشروعات الحكومية ، فمثلاً بدلاً من خِسارة مليارات الجُنيهات لبناء المدارس الحكومية ، ستقوم الحكومة بدفع تلك المليارات كمصاريف للمزيد من الطُلاب الفُقراء في المدارس الخاصة.

• سينتعش القِطاع الخاص نتيجة ذلك الإختيار ، فهو سيضمن أرباح ثابتة كُل عام نتيجة شِراء الحكومة للبضائع و الخدمات لتقديمها للفُقراء.

• تستطيع الحكومة توفير جُزء من التكلُفة بإستخدام ميزة الخصم على شراء الكميات الكبيرة ، فمثلاً إذا كانت مصاريف المدارس الخاصة ٦ آلاف جُنيه للطالب ، تستطيع الحكومة تخفيضها إلى ٥ آلاف فقط لانها تشتري الخدمة لآلاف الطُلاب (قد يبدوا رقماً صغيراً ، و لكن لأن الحكومة توفر الخدمة لمئات الآلاف من أفراد المُجتمع فإنها توفر أموالاً ضخمة ، فلو الحكومة تدفع المصاريف لمليون تلميذ فقير ، فإنها ستوفر مليار جُنيه عِند حصولها على ألف جُنيه فقط تخصم على كُل طالب).

• توفر الحكومة البضائع و الخدمات فوراً للفُقراء، لإنها لن تنتظر بنائها للمشروعات.
• يزداد التنافُس بين شركات القطاع الخاص لزيادة الجودة و تقليل الأسعار لإقناع الحكومة بالتعاقُد معها.

ما هى عيوب الإختيار الثاني؟

• لا تتحكم الحكومة في الأسعار بشكل كامل ، فالقطاع الخاص يُحددها على أساس قانون العرض و الطلب، و لكنها تستطيع تخفيض جُزء من التكلُفة بواسطة إستخدام ميزة الخصم على الكميات الكبيرة.

• يفقد الفُقراء حُرية الإختيار، فهُم مُضطرين إلى إستخدام البضائع و الخدمات التي تشتريها الحكومة لهُم.

هل تعلم؟

• تُخصص الحكومة المصرية ٨٧ مليار جنيه لدعم السلع التموينية (السلع الغذائية و الخُبز).
• يستفيد ٧٢ مليون فرد من دعم الخُبز.
• يستفيد ٦٤ مليون فرد من دعم السلع الغذائية (مثل الأرز و الزيت).
• يستفيد ٩٠٪ من أطفال مصر من دعم السلع الغذائية و الخُبز.

نظرة عن قُرب: مُبادرة حياة كريمة

هي مُبادرة أطلقها الرئيس السيسي لتوحيد جهود الحكومة المصرية و المؤسسات الخيرية و القطاع الخاص لتوفير الخدمات الأساسية للمصريين في القُرى الأكثر فقراً، تستهدف المُبادرة ٤٦٥٨ قرية بميزانية تتجاوز ٥٠٠ مليار جنيه و تُنفذ على عدة مراحل ، و تشمل الخدمات الأساسية القضاء على الفقر و توفير العلاج و التعليم و فُرص العمل.

إنجازات المرحلة الأولى من المُبادرة (يوليو ٢٠١٩ حتى ديسمبر ٢٠٢١):
تم استثمار أكثر من ١٣ مليار جنيه في مشروعات إستفاد منها أكثر من ٥ مليون مصري يعيشون في ٣٧٥ تجمُع ريفي ، و شملت الإنجازات:
• إنجاز أكثر من ٦٢٦ مشروع بينها : ٨٨ مشروع لمياه الشُرب ، و ٤٦٦ مشروع صرف صحي ، و ٥١ وحدة صحية ، و ٣٦٥ مشروع لتحسين الطُرق و محطات الكهرباء و مراكز الشباب.

• تطوير ٢٢ ألف منزل (بتركيب أسقُف، و وصلات مياه، و وصلات صرف صحي).
• تحسين شبكات الطُرق و خدمات الإضاءة في ٩٢ تجمُع ريفي.
• بناء ١١٠٠ فصل جديد لخدمة ٤٤ ألف طالب.
• تخصيص ٤٠٠ مليون جنيه قروض لتمويل مشروعات صغيرة.
• تخصيص ١٠ مليون جنيه لتوفير تدريب مهني و حرفي.
• وجهت المُبادرة ٢٨٤ قافلة طبية و ١٢٦ قافلة بيطرية ، و أجرت ٢٢٧٧ عملية جراحية ، و ٩٢٥٧ عملية عيون ، و وفرت ١٧٨٠١ نظارة طبية ، و ١٢٠٧ طرف صناعي.

نظرة عن قُرب: إنجازات السيسي في مجال الصحة

• إستثمر أكثر من ١٢٠ مليار جنيه لتطوير النظام الصحي.
• أطلق مُبادرة "١٠٠ مليون صحة" لعلاج مرضى إلتهاب الكبد الوبائي و المُصابين بالأمراض المُزمنة (الضغط و السُكري) ، و شملت المُبادرة الكشف على ٥٢ مليون مصري.
• نقذ حياة أكثر من ٤١٣ ألف مريض ضمن مُبادرة إنهاء قوائم الإنتظار للحالات الجراحية الحرجة.
• إهتم بالمرأة المصرية من خلال إستهداف حوالي ٢٨ مليون إمرأة ضمن مُبادرة "أنتِ الأساس" للكشف المُبكر على سرطان الثدي.
• ضمن العلاج الطبي لكُل المصريين بأقل تكلفة من خلال نظام التأمين الصحي الشامل.
• وفر لقاحات وباء كورونا مجاناً لـ ١٠٠ مليون مصري.

- الإختيار الثالث:

تعطي الحكومة المال مُباشرة للفُقراء و يكون لهُم حُرية إختيار مُصنعي البضائع و مُقدمي الخدمات من القطاع الخاص.

ما هى مُميزات الإختيار الثالث؟

• توفر الحكومة رأس المال (مثل الإختيار الثاني).
• إنتعاش القطاع الخاص (مثل الإختيار الثاني).
• توفر الحكومة البضائع و الخدمات فوراً للفُقراء (مثل الإختيار الثاني).
• يشعر الفُقراء بكرامتهم الإنسانية ، فهُم يختارون البضائع و الخدمات التي يرغبون بها بحُرية كاملة بدون تقييد لحُريتهم من الحكومة.
• يزداد التنافُس بين شركات القطاع الخاص لزيادة الجودة و تقليل الأسعار لإقناع الفُقراء بشراء مُنتجاتهم.

ما هى عيوب الإختيار الثالث؟

• لا تتحكم الحكومة في الأسعار نهائيا ، فالأسعار تخضع لقانون العرض و الطلب ، و لا تستطيع الحكومة الإستفادة من ميزة الخصم على شِراء الكميات الكبيرة.

نظرة عن قُرب: برنامج تكافُل و كرامة

• هو برنامج دعم مالي بدأ في مارس ٢٠١٨ يهدُف لحماية الفُقراء غير المحميين من قِبل التأمين الإجتماعي. البرنامج يصرف مُساعدات مالية شهرية للأسر الفقيرة و كبار السن و ذوي الإعاقة.
• بلغت ميزانية البرنامج ١٢ مليار جنيه يستفيد منها ٤ مليون أسرة تضُم ١٤ مليون

مصري، و يُخصص ٥٢٪ من تلك الميزانية للأفراد غير القادرين على العمل مثل كبار السن و ذوي الإعاقة و المرأة المُعيلة لأسرتها ، أما نسبة الـ ٤٨٪ الباقية فتُخصص للأفراد الذين يُعانون من البطالة.

• وصل إجمالي ما تم صرفه في البرنامج حتى الآن ٤٤ مليار جُنيه، خُصص ٦٧٪ منها لمُحافظات الصعيد أي ما يُقدر بـ ٢٩,٥ مليار جُنيه.

الأداة الثانية: القوانين

• تستخدم الحكومة القوانين لوقف إستغلال الشركات الخاصة لأفراد المُجتمع، فتُشرع القوانين لتحديد عدد ساعات العمل و الأجازات المُستحقة (مدفوعة الأجر) و الحد الأدنى للمُرتبات و نسب مُشاركة الشركات الخاصة و الموظفين في التأمين الإجتماعي لتوفير المعاشات عند التقدُم في السن أو عدم القُدرة على العمل بسبب المرض. كذلك تُشرع قوانين مُحاربة الإحتكار بصوره المُختلفة و ذلك لمنع تحكُم الشركات الخاصة في أسعار البضائع و الخدمات.

"تكفُل الدولة توفير خدمات التأمين الإجتماعي، و لكُل مواطن لا يتمتع بنظام التأمين الإجتماعي الحق فى الضمان الإجتماعي، بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادرًا على إعالة نفسه وأسرته، وفى حالات العجز عن العمل والشيخوخة والبطالة، و تعمل الدولة على توفير معاش مناسب لصغار الفلاحين، والعمال الزراعيين والصيادين، والعمالة غير المنتظمة، وفقًا للقانون."

(مادة ١٧ من الدستور المصري)

نظرة عن قُرب : قانون التأمينات و المعاشات الجديد (الصادر عام ٢٠١٩)

• يؤمن على الموظف ضد الشيخوخة (كِبر السن) و العجز و الوفاة و إصابات العمل و المرض و البطالة.
• يعوض الموظف في حالة البطالة بنسبة ٧٥٪ من أجره التأميني لأول شهر بدون عمل، ثُم بنسبة ٦٥٪ لثاني شهر بدون عمل، ثُم بنسبة ٥٥٪ لثالث شهر بدون عمل، و بنسبة ٤٥٪ لبقية الشهور حتى يجد عملاً.
• يحصُل الموظف عند وصوله إلى سن المعاش على معاش شهري لا يقل عن ٦٥٪ من آخر أجر تأميني له.
• يزيد المعاش كُل عام في شهر يوليو بنسبة مُعدل التضخُم (نسبة ارتفاع الأسعار) بحد أقصى ١٥٪ (فمثلاً لو معاشك الشهري ١٠٠٠ جُنيه لن تزيد الزيادة السنوية عن ١٥٠ جنيه).

هل تعلم؟

• ألزم السيسي الشركات الخاصة بحد أدنى للمُرتبات ٢٤٠٠ جُنيه بداية من عام ٢٠٢٢.
• و أطلق مُبادرة حماية العمالة غير المُنتظمة و ذلك بإنشاء صندوق لحماية و تشغيل العمالة غير المُنتظمة وفق مادة ٣٢ لقانون العمل الجديد ، كما أصدر من خلال البنك المركزي "شهادة أمان" و هي شهادة تأمينية تعوض عائلة العامل في حالة وفاته.
• قرر السيسي في عام ٢٠٢١ زيادة المعاشات بنسبة ١٣٪، أي ما يُقدر بـ ٣١

مليار جنيه يستفيد منها حوالي ١١ مليون مصري، كما وجه بزيادة مُرتبات موظفي الجهاز الإداري للدولة بإجمالي ٣٧ مليار جنيه ، و رفع الحد الأدنى لمُرتباتهم إلى ٢٤٠٠ جنيه.

• زادت مُرتبات موظفي الجهاز الإداري ٦٠٪ من عام ٢٠١٥ حتى عام ٢٠٢١.

• بسبب الآثار الكارثية لوباء كورونا، صرفت الحكومة ٦ مليار جنيه دعماً للعمالة الغير مُنتظمة على ٦ دُفعات بواقع ٥٠٠ جنيه لكُل عامل في كُل دُفعة.

الأداة الثالثة: رفع مُستوى ثقافة أفراد المُجتمع

• تستخدم الحكومة التعليم و وسائل الإعلام المُختلفة (مثل البرامج التليفزيونية و شبكات التواصل الإجتماعي و الكُتب و الجرائد) لتكوين الفرد المُفكر الذي يتخذ القرارات التي تُفيده و تُفيد مُجتمعه، و الذي يعي إستغلال الشركات الخاصة له و كيفية مواجهة ذلك.

• فمثلاً يستطيع أفراد المُجتمع وقف إستغلال الشركات الخاصة لهم عن طريق مُقاطعة مُنتجاتها و خدماتها، و ذلك سيُسبب لها خسائر مالية كبيرة، مثلما نظم الأمريكيون حملة لمُقاطعة مُنتجات شركة "نايكي" المُتخصصة في إنتاج الملابس و الأحذية الرياضية بسبب تصنيعها لمُنتجاتها في مصانع صينية تدفع مُرتبات قليلة جداً للموظفين و العُمال و تجعلهم يعملون في ظروف غير إنسانية.

نظرة عن قُرب: إنجازات السيسي في مجال التعليم

• صعدت مصر للمركز الأول عربياً و أفريقياً في التصنيفات العالمية للجامعات.

• نفذ ١٧٧ مشروعاً بتكلفة ٣ مليار جنيه في ٢٧ جامعة.

• خصص ٨ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية المعلوماتية

بالجامعات.

- زود عدد الجامعات الحكومية إلى ٢٧ و عدد الكُليات بها إلى ٤٩٤ كُلية.
- شيد ٧٢ ألف فصل جديد.
- طور ٦٨ ألف فصل دراسي.
- جهز ١٠ آلاف معمل مدرسي.
- جدد ٦ آلاف مدرسة تعليم فني.

مُشكلة عِبادة الربح المالي

"وإذا أُصيب القومُ في أخلاقهم .. فأقم عليهم مأتماً و عويلاً"
(الشاعر احمد شوقي)

الشكل الأول: الربح قبل إحتياجات أفراد المُجتمع

• الشركات الخاصة لا تهتم بإحتياجات أفراد المُجتمع، فهي تعبُد معبود واحد هو الربح المالي، و لذلك فهى تهتم بالمشروعات الأكثر ربحاً حتى و لو كانت مُضرة لأفراد المُجتمع، فمثلاً الشركات المُصنعة للسجائر و المشروبات الكحولية لا تهتم بضحاياها فالربح المالي أهم من حياتهم، و لو كان السيسي وجد مصانع الأدوية أكثر من مصانع المشروبات الغازية و الحلويات (مُنتجات إستهلاكية مُضرة لصحة الإنسان) لما كان شيد مدينة الدواء المصرية.

الشكل الثاني: الأزمات الإقتصادية المُتكررة

• إن جشع الشركات الخاصة للربح يدفعها لتقليل عدد الموظفين و تقليل مُرتبات الموظفين الباقين في العمل بإستمرار، مما يؤدي إلى ضعف قُدرة أفراد المُجتمع على شراء المُنتجات الإستهلاكية

المُصنعة بواسطة تلك الشركات الخاصة، و يؤدي ذلك في النهاية إلى الكساد الإقتصادي و الأمراض المُرتبطة به مثل إزدياد عدد العاطلين عن العمل، و إزدياد نسبة الفقر، و قلة الإستثمار الإقتصادي، أي أن الشركات الخاصة هى التي تحفُر قبرها (الكساد الإقتصادي) بنفسها.

حل مُشكلة عِبادة الربح المالي

الشكل الأول: الربح المالي قبل إحتياجات أفراد المُجتمع

الأداة الأولى: المشروعات القومية

• تضع الحكومة خطة إستراتيجية لتحديد الصناعات المُهمة لأفراد المُجتمع و التي بها نقصاً و تقوم بإنشائها، فمثلاً لو وجدت الحكومة نقصاً في مصانع إنتاج الأدوية يُجبر أفراد المُجتمع على الاستيراد من الخارج، تقوم الحكومة بإنشاء عدداً من مصانع الادوية لتوفير احتياجات أفراد المُجتمع بأسعار قليلة بدلاً من إستيرادها من الخارج بأسعار مُرتفعة.

نظرة عن قُرب: السيسي و المشروعات القومية

- القطاع الصناعي:

• أنشأ السيسي ٨٩ مشروعاً بإجمالي إستثمارات ٤٧ مليار جُنيه لزيادة نمو القطاع الصناعي، من أهم تلك المشروعات مدينة الروبيكي للجلود، و مدينة الأثاث في دُمياط، و مدينة الدواء المصرية.

(مدينة الدواء المصرية)

• هى مُجمع صناعي تبلُغ مساحته ١٨٠ ألف متر مُربع و شيده الرئيس السيسي لتصنيع الخامات الدوائية (الخامات التي تُصنع منها الأدوية) و التي تُهيمن على صناعتها عدد محدود من الدول أبرزهم الصين و الهند.

• المدينة تُحقق عدة أهداف لمصر هى تلبية إحتياجات المصريين من الأدوية و تقليل الإعتماد على الإستيراد من الخارج، الحماية من مخاطر توقف إمدادات الدواء من الخارج (كما حدث في الموجة الأولى من وباء كورونا)، تخفيض تكلفة صناعة الأدوية مما يُقلل أسعارها بالنسبة للمصريين، و زيادة نسبة الأدوية المُصدرة إلى الدول العربية و الأفريقية.

هل تعلم؟

• ارتفعت نسبة نمو القطاع الصناعي من ١٪ عام ٢٠١٢ إلى أكثر من ٦ ٪ عام ٢٠١٨.

• لتأمين الطاقة الكهربائية للمشروعات الصناعية و الزراعية و الإستهلاك المُتزايد للمصريين إستثمر السيسي ٥ مليار جنيه لبناء المحطة النووية، و ٨ مليار جنيه لتوليد الطاقة المائية، و ٣ مليار جنيه في مشروعات الطاقة المُتجددة.

- القطاع الزراعي:

• نفذ السيسي ٢٢٤ مشروعاً بإجمالي إستثمارات ١٧ مليار جنيه لتحقيق الأمن الغذائي للمصريين، من أهمها مشروع إستصلاح المليون و نصف المليون فدان، و مشروع إنشاء مائة ألف صوبة زراعية، و مشروع المليون رأس ماشية، و مشروع

ال ٢,٥ مليون نخلة، و مشروعات المزارع السمكية، و مشروع الدلتا الجديدة.

(مشروع الدلتا الجديدة)

• هو المشروع الأضخم في تاريخ الزراعة المصرية ، و يهدُف لتحقيق الأمن الغذائي للمصريين. مساحة المشروع تبلُغ أكثر من ٢ مليون فدان ، سيتم إستصلاح مليون فدان للزراعة بتكلفة ٣٠٠ مليار جنيه ، و باقي المساحة ستُخصص لمشروعات مُتكاملة مثل مشروعات إنتاج الثروة الحيوانية و مراكز تجميع الألبان.

• المشروع يعتمد على المياه الجوفية و مياه الصرف الزراعي المُعالجة لمواجهة مُشكلة الفقر المائي.

• يُساهم المشروع في توفير فرص عمل لأكثر من ٥ مليون مصري.

هل تعلم؟

• وصلت مصر خلال آخر ٧ سنوات لمرحلة الإكتفاء الذاتي من الخضروات و الفواكه بنسبة ١٠٠٪، و بنسبة ٩٦٪ من إحتياجات المصريين من الدواجن.

• أصبحت مصر الأولى أفريقياً و السابعة عالمياً في مجال الإستزراع السمكي ، و وصلت نسبة الإكتفاء الذاتي من الثروة السمكية إلى ٩٠٪.

- قطاع التشييد العقاري:

• شيد السيسي العديد من المُدن الجديدة مثل "العاصمة الإدارية الجديدة" و "الجلالة" و "العلمين الجديدة"، و العديد من مشروعات الإسكان الإجتماعي و الطُرق و الكباري، و ذلك لأن قطاع التشييد العقاري هو أساس نمو العديد من الصناعات الأُخرى.

(مدينة العلمين الجديدة)

• وُضع حجر أساسها في مُحافظة مطروح في مارس ٢٠١٨ ، و يُستهدف أن تكون مركزاً تُجارياً و ترفيهياً.

• تبلُغ مساحتها ٤٥ ألف فدان و هى مساحة كافية لسكن ٢ مليون مصري، مما سيُساعد على علاج حالة التكدُس السُكاني في منطقتي الوادي و الدلتا.

• تضُم المرحلة الأولى من المدينة ٥ آلاف وحدة سكنية بـ"الإسكان المُتميز" و "سكن مصر"، و ١٣٢٠ وحدة سكنية بـ"إسكان وسط المدينة"، و ٣٥٠ وحدة سكنية بـ"الكُمبوند السكني"، و ٤٥٠٠ وحدة سكنية بـ"الأبراج الشاطئية"، بالإضافة إلى جامعتين "جامعة العلميين" و "الأكاديمية العربية للعلوم و التكنولوجيا و النقل البحري"، و مدينة تُراثية.

• شُيدت لتكون إحدى مُدن الجيل الرابع لذلك تُطبقْ معايير إستدامة الطاقة و تدوير المُخلفات للحفاظ على البيئة، و يتعدى نصيب الفرد من المساحات الخضراء و المفتوحة ١٥ متراً، كما انها من المُدن الذكية التي تُقدم بها جميع الخدمات إلكترونياً.

هل تعلم؟

• ارتفعت نسبة نمو قطاع التشييد العقاري إلى ٩٪ عام ٢٠١٩.

• وصل عدد الوحدات السكنية المُخصصة لمحدودي الدخل (التي بُنيت و الجاري بنائها) إلى ٦٠٨ ألف وحدة ، بتكلُفة إجمالية ٨٨ مليار جنيه.

• وصل عدد الوحدات السكنية المُخصصة لمتوسطي الدخل (التي بُنيت و الجاري بنائها) إلى حوالي ١٢٦ ألف وحدة ، بتكلفة إجمالية ٣٩ مليار جنيه.

الأداة الثانية: تحفيز الشركات الخاصة لخدمة أفراد المُجتمع

"تعمل الدولة على تحفيز القطاع الخاص لأداء مسؤليته الإجتماعية فى خدمة الإقتصاد الوطني والمجتمع ."

(مادة ٣٦ من الدستور المصري)

• تُحفز الحكومة الشركات الخاصة للإستثمار في مشروعات تُفيد أفراد المُجتمع بإستخدام:

- المنح المالية:

تعطي الحكومة دعم مالي للشركات الخاصة في مُقابل إستثمارها في مشروعات مُفيدة لأفراد المُجتمع و ذلك كتعويض عن الاموال التي خسرتها بسبب تركها لمشروعات أكثر ربحاً و لكن مُضرة، فمثلاً تعطي الحكومة دعماً مالياً للشركات المُصنعة للسجائر في مُقابل إنتاجها لمُنتجات مُفيدة مثل الأدوية و مُستخلصات الأعشاب الطبية، و توقفها عن إنتاج السجائر.

- الضرائب:

تُقلل الحكومة الضرائب على المشروعات المُفيدة لأفراد المُجتمع و تُزيدها على المشروعات المُضرة، فمثلاً إذا كانت ضريبة أرباح الشركات الخاصة ٢٠٪، تُقللها الحكومة إلى ١٠٪ لمشروعات يحتاجها أفراد المُجتمع مثل المُستشفيات و المدارس، و تُزيدها إلى ٣٠٪ للمشروعات مُضرة للمُجتمع مثل إنتاج السجائر و المشروبات الكحولية، و تستخدم جُزء من تلك الضرائب في علاج الآثار السلبية لتلك المُنتجات على أفراد المُجتمع.

هل تعلم؟

• يبلُغ سعر أرخص علبة سجائر في مصر ١٧,٥ جنيه، يذهب منهُم ١٤ جنيه كضرائب للحكومة.

• جمعت الحكومة المصرية ٧٢ مليار جنيه ضرائب على التبغ و السجائر في عام ٢٠٢١، و يُخصص جُزء من تلك الأموال لتمويل منظومة التأمين الصحي الشامل و الهادف إلى توفير العلاج الطبي لكُل المصريين بأقل تكلفة.

نظرة عن قُرب : التأمين الصحي الشامل

ما هو التأمين الصحي الشامل؟

هو نظام تأمين صحي يقوم على التكافُل الإجتماعي (رعاية أفراد المُجتمع لبعضهم البعض) و تُغطي خدماته جميع المصريين المُشتركين في النظام و تتحمل الحكومة المصرية تكلُفة إشتراك الفُقراء غير القادرين.

ما هى مصادر تمويل نظام التأمين الصحي الشامل؟

• الإشتراك المالي للمصريين.

• جُزء من ضرائب التبغ و الصناعات المُضرة بالبيئة.

• تتكفل الحكومة بدفع إشتراكات الفُقراء غير القادرين.

ما يُميز نظام التأمين الصحي الشامل الجديد عن النظام القديم؟

• يُغطي نظام التأمين الصحي الشامل الجديد كُل المصريين ، بينما يُغطي النظام القديم موظفي الحكومة و التلاميذ أقل من ١٨ سنة فقط.

• في النظام الجديد يختار الفرد مُقدم الخدمة الطبية سواء كان مُستشفى حكومي أو

خاص بشرط أن تكون المُستشفى الخاص مُشتركة في النظام (أي يستطيع الفرد إختيار تلقي العلاج الطبي في مُستشفى خاص مُشتركة في النظام و تدفع هيئة التأمين الصحي الشامل تكلفة العلاج الطبي بدلاً منه)، بينما في النظام القديم يُجبر على تلقي العلاج الطبي في المُستشفيات الحكومية فقط.

ما هى خدمات نظام التأمين الصحي الشامل؟

- طبيب الأسرة (المُمارس العام).
- الأطباء المُتخصصون (مثل جراحة الفم و الأسنان و جراحة الاورام).
- الرعاية الطبية في المنزل عند الضرورة.
- العلاج و إجراء العمليات الجراحية و الإقامة بالمُستشفيات و المراكز الطبية المُتخصصة.
- الفحوصات الطبية و التحاليل المعملية و الآشعة الطبية المُختلفة.
- التأهيل و العلاج الطبيعي و الأطراف الصناعية.
- صرف الأدوية و مُستلزمات العلاج.

- الأداة الثالثة: القوانين

تُشرع الحكومة قوانين لحماية أفراد المُجتمع من أي أنشطة ضارة للشركات الخاصة، مثل بيع الأغذية الفاسدة و المُخدرات.

هل تعلم؟

- تصِل عقوبة بيع الأغذية الفاسدة في القانون المصري إلى الحبس لمُدة ٥ سنوات و غرامة مالية ٣٠ ألف جنيه.
- و تصِل عقوبة بيع المُخدرات إلى الحبس لمُدة ٢٥ سنة.

الشكل الثاني: الأزمات الإقتصادية المُتكررة

الأداة الأولى: الضرائب التصاعُدية على الأغنياء

• تُزيد الحكومة نسبة الضرائب على الفرد كُلما زاد دخله المالي، و تُعيد توزيع تلك الأموال على الفُقراء لزيادة قُدرتهم على شراء البضائع و الخدمات، مما يؤدي إلى حماية المُجتمع من الكساد الإقتصادي.

نظرة عن قُرب: الضرائب على الدخل في مصر

• تعفي الحكومة المصريين من دفع ضريبة الدخل على المعاشات، إشتراكات التأمين الإجتماعي، أقساط التأمين على الحياة و التأمين الصحي، و مُكافأة نهاية الخدمة.

• و تُزيد الحكومة نسبة الضرائب كُلما زاد دخل الفرد، حيث يتم تقسيم المصريين إلى خمسة شرائح وفقاً لدخلهُم المالي:

- **الشريحة الأولى:** إذا كان دخل الفرد السنوي يتراوح من ١٥ إلى ٣٠ ألف جُنيه، يدفع ٢,٥٪ من دخلِه كضريبة.
- **الشريحة الثانية:** إذا كان دخل الفرد السنوي يتراوح من ٣٠ إلى ٤٥ ألف جُنيه، يدفع ١٠٪ من دخلِه كضريبة.
- **الشريحة الثالثة:** إذا كان دخل الفرد السنوي يتراوح من ٤٥ إلى ٦٠ ألف جُنيه، يدفع ١٥٪ من دخلِه كضريبة.
- **الشريحة الرابعة:** إذا كان دخل الفرد السنوي يتراوح من ٦٠ إلى ٢٠٠ ألف جُنيه، يدفع ٢٠٪ من دخلِه كضريبة.

- **الشريحة الخامسة:** إذا كان دخل الفرد يزيد عن ٢٠٠ ألف جُنيه، يدفع ٢٥٪ من دخلِه كضريبة.

الأداة الثانية: قوانين حماية الموظفين

• تُشرع الحكومة قوانية لحماية الموظفين من جشع الشركات الخاصة، مثل الحد الأدنى للمُرتبات، الزيادة السنوية للمُرتب بنسبة أعلى من نسبة التضخُم، إلزام الشركات الخاصة بدفع إشتراكات الموظفين في التأمين الإجتماعي، و تعويض الموظف في حالة فصله عن العمل قبل إكتمال عقده. كما تُدعم الحكومة إنشاء النقابات العُمالية و التي توحد الموظفين للتصدي لإستغلال الشركات الخاصة.

"تلتزم الدولة بالحفاظ علي حقوق العمال، وتعمل على بناء علاقات عمل متوازنة بين طرفي العملية الإنتاجية، وتكفُل سُبل التفاوض الجماعي، وتعمل على حماية العمال من مخاطر العمل وتوافر شروط الأمن والسلامة والصحة المهنية، ويحظر فصلهم تعسُفياً، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون."

(مادة ١٣ من الدستور المصري)

الأداة الثالثة: إستثمارات الحكومة لتحفيز النمو الإقتصادي

• تستثمر الحكومة جُزء من ميزانيتها في المشروعات القومية و مشروعات البنية التحتية (مثل الطُرق و محطات الكهرباء و مشروعات توصيل المياه و الغاز الطبيعي) لخلق فُرص عمل للعاطلين و بالتالي زيادة إستهلاكهم للبضائع و الخدمات، مما يؤدي إلى ربح الشركات الخاصة فيُحفزها ذلك

على إعادة إستثمار الربح في زيادة نشاطها التُجاري و تعيين المزيد من الموظفين، فيزداد النمو الإقتصادي و يتم القضاء على الكساد.

هل تعلم؟

- نفذ السيسي ١٥ ألف مشروع قومي بتكلفة إجمالية ٢ تريليون جنيه، و جاري تنفيذ ٤ آلاف مشروع بتكلفة تقديرية ٢,٥ تريليون جنيه.
- ساهمت تلك المشروعات في إرتفاع نسبة نمو الناتج الإقتصادي لمصر من ٢٪ عام ٢٠١٣ إلى ٥ ٪ عام ٢٠٢١ .
- و ساهمت في تقليل نسبة البطالة من ١٣ ٪ عام ٢٠١٣ إلى ٧ ٪ عام ٢٠٢١ .
- كما ساهمت في زيادة نسبة نمو الإستثمار الأجنبي من ٤ ٪ عام ٢٠١٣ إلى ٩٪ عام ٢٠٢١.

الأداة الرابعة: تشجيع الشركات الخاصة على الإستثمار

- تُقلل الحكومة نسبة الضرائب على أرباح الشركات الخاصة لتُشجعها على زيادة إستثماراتها، فمثلاً إذا كانت نسبة الضرائب على أرباح الشركات ٢٠ ٪ تُقللها الحكومة إلى ١٠ ٪. كذلك تُدعم الحكومة جُزء من فائدة القروض خاصة للمشروعات الصغيرة و المُتوسطة، فمثلاً إذا كانت نسبة فائدة القرض ١٠٪، تتحمل الحكومة نسبة ٥ ٪ و يتحمل المُستثمر نسبة الـ ٥ ٪ الباقية. كما تُدعم الحكومة أسعار الكهرباء و الغاز الطبيعي لتقليل تكلفة إنتاج الخدمات و البضائع للشركات الخاصة.

نظرة عن قُرب: دعم الحكومة المصرية للمشروعات الصغيرة و المُتوسطة

• أعفت الحكومة المشروعات الصغيرة و المُتوسطة من الجُزء الأكبر من ضرائبها المُستحقة على الأرباح، فالمشروعات تدفع نسبة لا تزيد عن ١٪ (واحد بالمائة) فقط إذا تراوحت أرباحها من ٣ إلى ١٠ ملايين جُنيه.
• كما أعفت الحكومة المشروعات من دفع تكلفة توثيق عقود تأسيس المشروع و المُنشآت الخاصة به، و عقود التسهيلات الائتمانية (قروض البنوك)، و عقود تسجيل الأراضي.
• بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجُمركية على الآلات و المُعدات المُستوردة لتُستخدم في المشروعات لتصل إلى ٢٪ فقط.

هل تعلم؟

• قررت الحكومة المصرية دعم أسعار الكهرباء للقطاع الصناعي بـ ٢٢ مليار جنيه لمُدة خمسة سنوات تبدأ من عام ٢٠٢٠.

❊ ❊ ❊ ❊ ❊

قائمة المراجع

• موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري "الأنظمة السياسية الكُبري"، ترجمة: جورج سعد، الدار الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، ١٩٩٢.

• أندرو هيود، مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية، ترجمة: محمد صفاء، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٢.

• أندرو هيود، النظرية السياسية: مُقدمة، ترجمة: لُبنى الريدي، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١٣.

• غُنار سكيربك، تاريخ الفكر الغربي: من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، المُنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠١٢.

• الدستور المصري (بتعديلات عام ٢٠١٩).

• الصفحة الرسمية لـ "رئاسة مجلس الوزراء المصري" على موقع التواصل الإجتماعي "فيسبوك" (Facebook.com/EgyptianCabinet)

عن الكاتب:

• كاتب مُستقِل وُلد في مُحافظة القاهرة عام ١٩٩٠م، و حاصل على ليسانس الآثار المصرية القديمة من كُلية الآثار جامعة القاهرة.

• مُهتم بالموضوعات السياسية و الإجتماعية و التاريخية.

• مؤلف "الشيطان العاقل: دليلُك إلى لُعبة السياسة" و "نمبر وان: دليلُك إلى العظمة و التغلُب على أعدائك".

ماذا تُفضل؟

أن تعيش في مُجتمع يستغل فيه الأغنياء الفُقراء، تحكُمه قوانين الغابة حيثُ القوي يفترس الضعيف، و تُنتج الشركات الخاصة ما تُريد من مُنتجات طمعاً في الربح المالي حتى و لو كانت تلك المُنتجات مُضرة لأفراد المُجتمع.

أم تعيش في مُجتمع يُساعد فيه الأغنياء الفُقراء، تحكُمه مبادئ دينية و قوانين عادلة تحمي الضعيف من القوي، و تُنتج الشركات الخاصة مُنتجات مُربحة مالياً و في نفس الوقت مُفيدة لأفراد المُجتمع.

يشرح لك هذا الكتاب في أقل من خمسين صفحة أهم مشاكل الرأسمالية، وحلول دولة الرعاية الإجتماعية لتلك المشاكل مع أمثلة واقعية من جمهورية السيسي الجديدة في مصر.